الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4740 | الجمعة | 17 جمادى الأولى 1445 هـ | 1 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

السودان : تجدد القصف المدفعي في الخرطوم بين الجيش و «الدعم السريع»

«وكالات» : أفادت مصادر بتجدد القصف المدفعي صباح أمس في الخرطوم وبشكل متقطع، سُمع دويُّه في النواحي الشمالية والغربية من المدينة.

وفي أم درمان غرب العاصمة، أطلق الجيش السوداني قذائف المدفعية الثقيلة من سلاح المهندسين باتجاه تمركزات الدعم السريع في منطقة أم درمان القديمة.

وفي السياق، دعت تنسيقية القوى المدنية الديمقراطية في السودان إلى دعم منبر جدة للوصول إلى وقف الأعمال العدائية بين الجيش وقوات الدعم السريع وصولا إلى وقف دائم لإطلاق النار يشارك فيه المدنيون.

وطرحت التنسيقية التي يرأسها رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك، ورقة للحل تضمن تأسيس تحول ديمقراطي مستدام وإنهاء الصراع المسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع.

ودعت التنسيقية الميسرين الإقليميين والدوليين لعقد اجتماع تشاوري يضم أطراف الحرب والقوى السياسية لتصميم عملية تفضي لإقرار دستور انتقالي متوافق عليه وسلطة مدنية تأسيسية انتقالية ومؤسسات عسكرية خاضعة لها.

الى ذلك، أكد نبيل عبدالله المتحدث الرسمي باسم الجيش السوداني أن القوات المسلحة تبذل كل جهدها لإنهاء تمرد قوات الدعم السريع وإعادة الأمن إلى الأراضي السودانية.

من مشاهد الدمار بالخرطوم

وقال عبد الله في رسالة صوتية إلى وكالة أنباء العالم العربي (AWP) أمس الخميس «تعمل القوات المسلحة منذ بداية الحرب وتبذل كل جهدها من أجل إنهاء تمرد قوات الدعم السريع. مختلف العمليات العسكرية الجارية، سواء كانت ضربات جوية أو عمليات برية أو اشتباكات مختلفة، تصب في هذا الاتجاه».

وأضاف «ستستمر هذه الجهود حتى يتم القضاء على هذا التمرد وإعادة الأمن والأمان إلى كامل الأراضي السودانية».

واندلع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل نيسان بعد أسابيع من التوتر بين الطرفين بسبب خلافات حول خطط لدمج الدعم السريع في الجيش، في الوقت الذي كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع اللمسات النهائية على عملية سياسية مدعومة دوليا.

وتسبب الصراع في مقتل أكثر من تسعة آلاف وتشريد أكثر من ستة ملايين داخل السودان وخارجه، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة.

وقال المتحدث إن الضربات الجوية الأخيرة للجيش السوداني التي استهدفت قوات الدعم السريع في إقليم دارفور «تأتي في إطار هذه الجهود».

وتمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على مساحات كبيرة من العاصمة الخرطوم، وأجبرت الجيش على التراجع في دارفور وكردفان. وسيطرت قوات الدعم السريع منذ نهاية الشهر الماضي على معاقل رئيسية للجيش في نيالا وزالنجي والجنينة، وهم ثلاث من أصل خمس مدن رئيسية في ولايات إقليم دارفور.

وتواصل قوات الدعم السريع محاصرة الفاشر، آخر المدن المهمة التي لم تسيطر عليها بعد في إقليم دارفور. ويواصل الطرفان حشد قواتهما في محيط المدينة لخوض معركة محتملة بها.

غروسي يحث قادة العالم على استئناف الحوار مع إيران بشأن «النووي»

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي

«وكالات» : دعا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، زعماء العالم إلى استئناف الحوار مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وذكرت صحيفة فايننشال تايمز، أن رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية «حث القوى العالمية على استئناف المحادثات مع إيران وعدم إغفال المخاطر التي يشكلها مخزونها من اليورانيوم المخصب».

وقال جروسي، بحسب ما نقلت عنه الصحيفة: «يجب أن يكون هناك نوع من إعادة إنشاء نظام الحوار مع إيران».

وأضاف أن الوضع المحيط بالبرنامج النووي الإيراني غير مؤكد للغاية، وحث الدول على «الجلوس وإعادة الانخراط».

ووفقا له، فإن «محاولة إعادة الاتفاق النووي الإيراني إلى خطة العمل الشاملة المشتركة لبرنامج إيران النووي، لن تنجح».

وأضاف جروسي: «لا يزال بإمكانك تسميتها خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، ولكن يجب أن تكون خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA 2.0) أو شيء من هذا القبيل لأنه يتعين عليك التكيف».

وفي وقت سابق، ندد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشدة بانسحاب إيران المفاجئ من علمية تسمية العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة.

وأعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قلقه البالغ إزاء ما يبدو أنه قرار إيراني «بتجميد» تنفيذ بيان مارس المشترك حول إعادة تركيب معدات المراقبة.

وقال مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إنه ووفقا لتعريف الوكالة، فإن حوالي 42 كيلوغراما من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة يكفي نظريا، إذا جرى تخصيبه بقدر أكبر لصنع قنبلة نووية.

وأوضح جروسي أن مخزون اليورانيوم المخصب لدى إيران يتجاوز 22 مرة الحدود المسموح بها.

تونس : عبير موسي تبدأ إضراباً عن الطعام داخل سجنها

عبير موسي

«وكالات» : أعلنت هيئة الدفاع عن رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، أنها بدأت إضرابا عن الطعام من داخل سجنها، احتجاجا على «اضطهادها وانتهاك حقوقها الأساسية في الحرية والصحة والنشاط السياسي والانتماء الفكري».

والشهر الماضي، أصدر قاضي تونسي قرارا بسجن عبير موسي، بعد يومين من اعتقالها قرب مدخل القصر الرئاسي، وذلك بتهمة معالجة بيانات شخصية وعرقلة الحق في العمل والاعتداء بقصد إثارة الفوضى.

بدوره، اعتبر الحزب الدستوري الحر، أن إيقاف رئيسته عبير موسي «هو محاولة من السلطة لاختلاق أسباب أو موانع قانونية لإزاحتها من المشاركة في الانتخابات الرئاسية العام المقبل».

وأكد فريق الدفاع عن موسي، في بلاغ، أن موسي دخلت منذ يوم الثلاثاء في إضراب جوع سيستمر لمدة 16 يوما، بالتزامن مع انطلاق الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة، مطالبا بضرورة توفير الرعاية الصحيّة المنتظمة لها.

وأشار إلى أنها ستوجه خلال هذه الفترة «بلاغات عاجلة إلى المنتظم الأممي وكل المؤسسات الإقليمية والدولية التي تربطها اتفاقيات مع الدولة التونسية، لكشف ما تتعرض له من انتهاكات، والتنديد بالتقهقر الذي تشهده حقوق المرأة حاليا في تونس».

وموسي هي محامية وسياسية من المؤيدين والمدافعين عن نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، كما أنها من منتقدي سياسات الرئيس قيس سعيد.

اكتسبت خلال السنوات الأخيرة شعبية بارزة وأصبحت من أهم الشخصيات السياسية في البلاد، وعرفت بعدائها الشديد لحركة النهضة ولتنظيم الإخوان المسلمين، الذي تصفه بالتنظيم «الإرهابي».

إلى جانب عبير موسي، اعتقلت الشرطة أكثر من 20 شخصية سياسية هذا العام بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي، أبرزهم زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي.

سوريون يقودون جهود إنشاء محكمة دولية للأسلحة الكيميائية

مقترح إنشاء المحكمة دُشن بالتزامن مع ذكرى ضحايا الهجمات الكيميائية بجميع أنحاء العالم

«وكالات» : أطلقت مجموعات حقوقية سورية وخبراء قانونيون دوليون أمس الخميس في لاهاي مبادرة لإنشاء محكمة جديدة لمقاضاة من يتهمون باستخدام المواد السامة المحظورة، في حين قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن النظام السوري لا يزال يحتفظ بترسانة كيميائية وسط مخاوف من تكرار استخدامها مجددا.

وأدت الهجمات غير المشروعة بالأسلحة الكيميائية إلى مقتل وإصابة الآلاف خلال الثورة السورية، كثير منهم أطفال، ولكن بعد مرور أكثر من عقد من الزمن لا يزال الجناة بمنأى عن العقاب.

وعملت نحو 10 مجموعات حقوقية سورية وخبراء قانونيون دوليون وآخرون في هدوء على مدى عامين على وضع الأساس لمحكمة جديدة قائمة على المعاهدات يمكنها محاكمة من يتهمون باستخدام المواد السامة المحظورة بجميع أنحاء العالم.

وقالت صفاء كامل (35 عاما)، وهي معلمة من حي جوبر بالعاصمة السورية دمشق، إن «المحكمة بالنسبة للسوريين هي أمل»، متذكرة الهجوم بغاز السارين الذي وقع يوم 21 أغسطس 2013 بمنطقة الغوطة والذي أدى لمقتل أكثر من ألف شخص، كثير منهم كانوا نائمين.

وأضافت «الأعراض التي أصابتنا هي الغثيان وإغياء واصفرار الوجه وحالات إغماء.. حتى من الصغار. كان الخوف كبيرا جدا»، وتابعت «عندما بحثنا عن الشهداء الذين فقدناهم أثناء هذا القصف الكيميائي، كان عدد الضحايا كبيرا جدا. لا تمحى من ذاكرتنا كيف كانت (الجثث) مصفوفة».

وأظهرت وثائق أنه تم عقد العديد من الاجتماعات الدبلوماسية واجتماعات الخبراء بين الدول لمناقشة الاقتراح، بما في ذلك الجدوى السياسية والقانونية والتمويلية.

وقال المحامي البريطاني ذو الأصل السوري إبراهيم العلبي، وهو من الشخصيات الرئيسية وراء هذه المبادرة، إن دبلوماسيين من 44 دولة على الأقل من مختلف القارات شاركوا في المناقشات، بعضهم على المستوى الوزاري.

وقال العلبي لرويترز «بينما يطالب بها السوريون بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، إذا رغبت الدول في ذلك، قد يتجاوز الأمر ما هو أبعد من سوريا بكثير».

ودُشن مقترح إنشاء المحكمة الاستثنائية للأسلحة الكيميائية يوم 30 نوفمبر، وهو اليوم الذي يتم فيه إحياء ذكرى ضحايا الهجمات الكيميائية بجميع أنحاء العالم. وستكون الخطوة التالية هي أن تتفق الدول على صياغة المعاهدة.

وفي الإطار نفسه، قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن النظام السوري لا يزال يحتفظ بترسانة كيميائية وسط مخاوف من تكرار استخدامها مجددا.

وأشارت الشبكة في بيان لها أمس الخميس إلى أن هجمات النظام السوري بالسلاح الكيميائي تسببت في مقتل ما لا يقل عن 1514 مواطنا خنقا، بينهم 214 طفلا و262 سيدة، إضافة إلى 12 ألف مصاب.

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 222 هجوما كيميائيا في سوريا، وذلك منذ أول استخدام لقاعدة بياناتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية يوم 23 ديسمبر 2012 حتى 30 نوفمبر 2023، كانت 217 منها على يد قوات النظام و5 على يد تنظيم الدولة الإسلامية.

وبحسب البيان، فإن هجمات النظام السوري تسببت في مقتل 1514 شخصا يتوزعون على 1413 مدنيا بينهم 214 طفلا و262 سيدة، و94 من مقاتلي المعارضة المسلحة، و7 سجناء من قوات النظام كانوا في سجون المعارضة.

وحملت الشبكة رئيس النظام السوري بشار الأسد مسؤولية تحريك الأسلحة الكيميائية واستخدامها، مشددة على أنه «لا يمكن القيام بمهام أقل من ذلك بكثير دون علمه وموافقته»، وتشير قاعدة بيانات الشبكة إلى تورط ما لا يقل عن 387 شخصا من أبرز ضباط الجيش وأجهزة الأمن والعاملين المدنيين والعسكريين في هذه الجرائم.

طالب البيان مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورته الـ28 الجارية حاليا في لاهاي، بأن يحدد الحالة في سوريا أولوية، وأن يوصي الدول الأطراف بموجب الفقرة الثالثة من المادة 12 من الاتفاقية باتخاذ تدابير جماعية طبقا للقانون الدولي.

كما دعا البيان إلى عرض القضية، بما في ذلك المعلومات والاستنتاجات ذات الصلة، على الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن الدولي.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد كشفت مطلع 2023 عن تحقيق استمر قرابة عامين، خلص إلى أن مروحية عسكرية حكومية واحدة على الأقل أسقطت أسطوانات غاز الكلور على مبان سكنية في مدينة دوما السورية، التي كانت خاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة عام 2018، مما أسفر عن مقتل 43 شخصا.

وشكلت الدول الأعضاء بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومقرها لاهاي، فريق التحقيق وتحديد المسؤولية في نوفمبر 2018 لتحديد مرتكبي الهجمات الكيميائية في سوريا، وذلك بعد أن استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد تشكيل بعثة مشتركة من هذه المنظمة ومن الأمم المتحدة.

وينفي نظام الأسد استخدام أسلحة كيميائية، لكن تحقيقا مشتركا سابقا للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجد أن حكومة الأسد استخدمت غاز الأعصاب (السارين) في هجوم في أبريل 2017، كما استخدمت غاز الكلور مرارا كسلاح، كما اتهم تنظيم الدولة باستخدام غاز الخردل.

ألمانيا: اعتقال «داعشية» فرنسية ارتكبت جرائم حرب في سوريا

«وكالات» : قالت السلطات الألمانية يوم الخميس إنها اعتقلت امرأة فرنسية بزعم ارتكابها جرائم حرب في سوريا بعد انضمامها إلى تنظيم داعش الإرهابي.

أوضح المدعي الاتحادي الألماني أنه تم القبض على المرأة، التي تم تعريفها فقط باسم سمرة ن. بما يتماشى مع قواعد الخصوصية الألمانية، يوم الثلاثاء في مدينة ترير غربي البلاد.

ويشتبه في أن المرأة شاركت كعضو في منظمتين إرهابيتين أجنبيتين عندما كانت مراهقة، بحسب بيان الادعاء العام.

ويزعم أنها سافرت إلى سوريا في سبتمبر عام 2013، حيث انضمت أولا إلى جبهة النصرة وتزوجت من أحد مقاتلي الجماعة، وفي نوفمبر 2013، انضم الزوجان إلى تنظيم داعش المتطرف.

وأثناء وجودها في سوريا، يزعم أن سمرة حاولت إقناع أشخاص يعيشون في ألمانيا بالذهاب أيضا إلى سوريا ليصبحوا أعضاء في جبهة النصرة. كما أوت مؤقتا امرأة تم إقناعها بمغادرة البلاد بهذه الطريقة.

وبحسب لائحة الاتهامات، ساعدت المشتبه بها زوجها في شراء المعدات العسكرية للتنظيم.

وفي مرتين، عندما كان زوجها بعيدا في مهام قتالية، أقامت في منازل احتلها تنظيم داعش بعد طرد السكان الأصليين، وهو ما تعتبره ألمانيا «جريمة حرب ضد الممتلكات».

وعادت سمرة إلى ألمانيا في بداية عام 2014، لكنها ظلت عضوا في تنظيم داعش حتى فبراير 2015 على الأقل، بحسب الادعاء العام.

ولم يتضح على الفور سبب ذهابها إلى ألمانيا باعتبارها مواطنة فرنسية.